ابو يوسف يومين واكثر اليوم الثالث والثاني في يوم وليلة في قول بسير وسط
متعلق بسيرة للاقاصدا لان المعتبر في المسافر قصد مسيرة ثلثة ايام وليالها بالسير
المعتدل سواء كان السير المعتدل مقصودا ايضا اولا واعتبر في الوسط للبر سير الابل و
الراجل وللبحر عند الاريح وللجبل ما يليق به ولم احكام تدوم سياتي تمامه في المتن
وان كان عاصيا في سفره خلافا للشافعي حتى يدخل به وطنه متعلق بقوله تدوم هذا اذا
اتم مدة السفر ثم رجع واما اذا رجع قبله فهجرد نية الاقامة ولو في المفازة يصير مقيما
او ينوي اقامة نصف شهر ببلد او قرية واحدة المراد قيد بالوحدة لانه اذا نوى اقامة مدة
مذكورة في بلدتين او قريتين لا يصير مقيما الا ان ينوي ان يقيم ليلها في احديهما فيصير
مقيما بدخوله فيه لان اقامة المرء تضاف الى مسبته هذا اذا كان كل واحد من الموضعين اصلا
بنفسه وان كان احدهما تبعا للآخر بان كان احدهما مصرا والاخر قرية مد مده بحيث
يجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقيما بدخول احدهما ايهما كان لانهما في الحكم كوطن واحد
كذا في التبيين منها اي من الاحكام المذكورة قصر الفرض الرباعي لان المراد من اضافة الفرض الى المسافر ان يكون الفرض في حقه الاربع ويكون القصر
رخصة وهو مذهب الشافعي لما مذهبنا قال في الهداية وفرض المسافر في الرباعيات ركعتان
لا يزيد عليهما وقال الشافعي فرض الاربع والقصر رخصة فيقصر ان نوى اقل من نصف
شهر او نوى مدة تنتهي اي مدة الاقامة وهي نصف شهر بموضعين او دخل بلدا عازما على
غد او بعد غد فطال مكثه وكذا عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنا فيها او اهل البغي
في دارنا في غير مصر ونووا اقامة مدة تنتهي لانهم لم يصيروا مقيمين بنية الاقامة وعند
زفر يصح في الوجهين اذا كانت الشوكة لهم للتمكن من القرار طاهرا وعند ابي يوسف
تصح اذا كانوا في بيوت المدينة لانه موضع اقامة لا اهل الخيمة جمع خباء وهي بيت
من وبر او صوف نوعها في الاصح اختلف المشايخ في الذين يسكنون في الخيام والفساطيط
كالاعراب والاتراك في زماننا منهم من يقول لا يكونون مقيمين لانهم ليسوا في موضع
الاقامة قال الشمس الائمة السرخسي والصحيح انهم يقيمون لان الاقامة للمراصل والسفر

عارض

عارض وهم لا ينوون السفر قط اما ينتقلون من مآء الى مآء ومن مرعى الى مرعى فهانا مقيمين بانتهاء
الاصل من الذخيرة فلو اتم مسافر وقعد الاولى تم فرضه واساء لتاخير السلام وشبهه
عدم قبول صدقة الفطر تم وهذا اذا كان اتمامه عمدا وما زاد نفل خلافا للشافعي هنا وفي
الاساءة السابق ذكرها بناء على ان الفرض في حق المسافر عنده الاربع وان لم يقعد بطل
فرضه لتركه القعدة وهي فرض عليه مسافرا تمة مقيم يتم في الوقت اي يصير فرضه اربعا
بالشبهة وبعده لا يتمة اذ لا يصح الاقتداء بعد الوقت لانه يؤدي الى اقتداء المفترض بالمتنفل
في حق القعدة او القراءة نظرا الى اقتدائه في الشفع الاول او الثاني ومن قال بعد الوقت لانتهاء
فرضه فكانه توهم انه يصح الاقتداء ولكن لا يتغير فرضه وفي عكسه قصر المسافر وائتم
المقيم ويفسد بالاتفاق صلوا فاكملوا فاني مسافر ويبطل الوطن الاصلي وهو وطن القرار
الذي تولد فيه او تاهل به من بلد او قرية مثله فاذا انتقل من البلد الذي هو وطنه
الاصلي وتوطن ببلدة اخرى لا يبقى الاول وطنا لا السفر وكذا لا يبطله وطن الاقامة لان
الشيء يبطل بمثله لا بما دونه وطن الاقامة هو الموضع الذي نوى الاقامة فيه خمسة عشر
يوما او اكثر مثله والسفر الاصلي المتاخر يتعرض لوطن السكنى وهو الموضع الذي نوى
الاقامة فيه اقل من خمسة عشر يوما لانه لم يعتبره المحققون من مشايخنا والسفر وضده
لا يغيران الغاية سفر به كانت او حضرية لان المغير في القضاء ما ثبت في الاداء والمغير
المانع ما تاخر قبل الثبوت لا بعده **باب الجمعة** شرط لوجوبها الاقامة لم يقل مصرا او
فناية لان الشرط هو ان لا يكون مسافرا لان يكون مقيما مصرا وفناءه ولذا لم يجب
على قروي دخل المصر يوم الجمعة ونوى ان يمكث ثم قال في الحقائق يجب الجمعة على اهل
قرية بجوار جامع خارج اهل البلد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب على من هو داخل
الربض لا غير وعند محمد كل قرية سمع اهلها اذان الجمعة يجب عليهم والا فلا وقيل
يجب على من بينه وبين المصر فرسخ وعليه الفتوى وآلته صحة البدن وسلامة العين والرجل
والحرية والذكورة انما اقتصر على ما ذكر لان المراد بيان الشرائط المخصوصة ومن لم يذكر
مطلقها فعليه ان يذكر العقل والبلوغ والاسلام ايضا لانها يعني صحتها ولما عبر عنها

Copyright © King Saud University